

واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي

دراسة تحليلية الفترة 2012 - 2019م

أ. رضا علي الصالح / عضو هيئة تدريس / المعهد العالي للعلوم والتقنية بالزاوية

redaalsalh75@gmail.com

الباحث / عبد المجيد الهادي الرتيمي / جامعة طرابلس

majdyalhadi@gmail.com

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي وذلك بتسليط الضوء على هذه السياسات، من خلال الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية التي تعكس تفاصيل كل سياسة وأدواتها وإمكانية تطبيقها في ظل ما يمر به الاقتصاد الليبي من أزمات من عام 2011م إلى 2019م. هدفت هذه الورقة إلى طرح إطار نظري للتعريف بالسياسة النقدية والمالية، وبيان أهمية هذه السياسات في الاقتصاد، بالإضافة إلى التطرق إلى أدوات السياسة النقدية والمالية من أجل تحقيق هدف توسعي أو انكماش في الجانب النقدي أو المالي للدولة. وخلصت الورقة إلى جملة من النتائج أهمها: أنه بعد عرض الإطار النظري اتضح أن هناك ضعف فاعلية الأدوات نتيجة لعدم التنسيق بين السياسات في ممارسة عملها داخل الاقتصاد، بالإضافة إلى هناك تحديات تواجه كل سياسة، تتمثل في ارتفاع الأسعار نتيجة تدهور قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، والانخفاض في محصلة الإيرادات النفطية لأسباب أمنية وحربية، وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، من خلال الفرق بين الصادرات والواردات، وانتشار الفساد المالي والإداري الذي طال معظم أجهزة ومؤسسات الدولة.

كلمات مفتاحية: السياسات النقدية، السياسات المالية، الاقتصاد الليبي

ABSATRACT

This study addressed the topic of the reality of monetary and financial policies in the Libyan economy by highlighting these policies, through statistics and economic indicators that reflect the details of each policy and its tools and the possibility of their application in light of the crises that the Libyan economy is going through from 2011 to 2019. This paper aimed to present a theoretical framework for the definition of monetary and financial policy, and to demonstrate the importance of these policies in the economy, in addition to examining the tools of monetary and financial policy in order to achieve an expansionary or contractionary goal in the monetary or financial aspect of the state. The paper concluded with a set of results, the most important of which are: After presenting the theoretical framework, it became clear that there is a weak effectiveness of the tools as a result of the lack of coordination between the policies in practicing their work within the economy, in addition to there are challenges facing each policy, represented in the high prices as a result of the deterioration of the value of the Libyan dinar against foreign currencies And the decrease in the yield of oil revenues for security and warfare reasons, the high degree of economic exposure to the outside world, through the difference between exports and imports, and the spread of financial and administrative corruption that affected most of the state's institutions and institutions.

Key words: monetary policies, financial policies, the Libyan economy

المقدمة :

يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ربيعياً بامتياز لاعتماده على المنتجات النفطية وإيراداتها لتسيير أمور الدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، حيث عانى هذا الاقتصاد من عدة أزمات مالية وأمنية وانتكاسات اقتصادية، عرقلت مسيرة الإصلاحات والنهوض بالنشاط الاقتصادي، واهمها ازمة السيولة التي نالت المكانة الأولى في الترتيب، بالإضافة الى التضخم وهدر الموارد الاقتصادية، وكذلك الانخفاض الملحوظ في الايرادات النفطية بسبب اغلاق الحقول والموانئ النفطية بسبب الحروب، وتراجع

متوسط الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة 2012-2019 بما لا يقل عن 50%، وكذلك الانخفاض في الإيرادات غير النفطية مما أثر على مستويات الاتفاق في مختلف المجالات الذي بدوره أدى إلى تعثر النمو الاقتصادي بالدولة. في هذه الدراسة نسلط الضوء على دور السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية والمالية في كيفية معالجة هذه المشاكل.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة بعض الظواهر مثل التضخم وأزمة السيولة وهدر الموارد المالية للدولة، في ظل الظروف التي تشهدها ليبيا في الفترة محل الدراسة، للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي: ما هو دور السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) في الاقتصاد الليبي؟

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة التي تحقيق بعض الأهداف منها:
- أ- طرح إطار نظري بالتعرف بواقع السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي.
 - ب- التعرف على السياسات الاقتصادية التي نفذتها الدولة من الناحية النظرية والتنفيذية ومدى تأثيرها للتخفيف من حدة الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد خلال الفترة 2012-2019م.
 - ت- محاولة التعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية .

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول الاقتصاد لما له من أهمية في قيادة اقتصاد الدولة نحو النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها ترتبط بالتخصص العلمي ورغبة الباحثان بدراسة مثل هذه الموضوعات، وإيضاً من واقع الإزمات التي مر بها الاقتصاد الليبي ما بعد 2011م، ودراسة الأسباب التي أدت إلى تفاقمها، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية التي نفذتها الدولة للحد من هذه الأزمة.

تساؤلات الدراسة:

- تحاول الدراسة الاجابة علي عدد من الاسئلة اهمها :
- أ- هل قامت الدولة بوضع سياسات مناسبة كفيلة بإحداث تأثير ايجابي في الاقتصاد الليبي؟
- ب- هل هناك تناغم وعمل مشترك بين السياسات الاقتصادية وفعالية للتأثير في الاقتصاد الليبي؟
- ت- ما اهم التحديات التي تعوق تطبيق السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي ؟

منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة النظرية يعتمد الباحثان علي المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد علي المراجع المتاحة للتعريف بمتغيرات الدراسة ، وما يتوفر من بيانات ومعلومات من مصادرها الرسمية لتحقيق أهداف الدراسة.

الجانب النظري

المبحث الأول: السياسة النقدية:

من خلال هذا المبحث نحاول التعرض لماهية السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون، ثم استعراض الاستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها.

تعريف السياسة النقدية: تتنوع واختلفت تعريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها. وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

- 1- يعرفها **GEORGE PARIENTE** على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف .
- 2- عرفها **أكن لونيس** بأنها " مجموعة من الاجراءات والتشريعات والوامر التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التقلبات بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي والخارجي، لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوى الاسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في زمن معين (بوخاري ، 2010 ، ص 59) .

إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية والأهداف الوسطية للوصول إلى الأهداف النهائية، فقامت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات فترفع أو تخفض معدل المجاميع النقدية، وبالتالي التحكم في نمو العرض النقدي، وعليه يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك (لونيس ، 2010 ، ص 11) .

الأهداف الأولية والوسيطية والنهائية :

أولاً: الأهداف الأولية : تتمثل في :

- 1- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** وتعرف بالقاعدة النقدية على وهي الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون من العملة في التداول والاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية.
- 2- **ظروف سوق النقد:** تتكون هذه الظروف من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة، وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية.

ثانياً: الأهداف الوسيطة: تعرف بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل. و تمثل الأهداف الوسيطة الآتي:

1- مستوى معدل الفائدة : هناك عدة أنواع من معدلات الفائدة منها:

- المعدلات الفائدة الرئيسية: وهي معدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، ويسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- معدلات فائدة السوق النقدي: يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والقبلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.
- معدلات فائدة التوظيف: الفائدة في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.
- المعدلات الفائدة المدنية: وهي معدلات الفائدة التي تطبق على القروض الممنوحة. (قادي، 2003، ص 64)

2- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطاً انكماشياً، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو . (مفتاح ، 2005 ، ص 124) .

3- المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤثرات كمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة المايين المُقدمين على الأنفاق. أما بالنسبة للنقديين يحاولون تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج، ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذلك درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو السيولة .

ثالثاً: **الاهداف النهائية**: تعتبر الأهداف الأولية والوسطية في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصاراً بـمربع لكالدور، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة .

رابعاً: **القطاعات المزودة بالمعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية (الشباني، 2012 ، ص 21):**

- 1- **القطاع الحكومي**: يحتاج واضع السياسة النقدية الى معلومات من القطاع الحكومي الذي لايزال يشغل حيزاً هاماً في الاقتصاد، فقطاع الحكومة يؤثر على السياسة النقدية عن طريق الإنفاق العام، خاصة الدعم بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي.
- 2- **القطاع العائلي**: يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الكلي إذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري.
- 3- **قطاع الأعمال**: يتأثر قطاع الأعمال العام أو الخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، ويؤثر على السياسة النقدية بوجهين، الأول عن طريق الاستثمار فيقوم بالطلب على النقود وهذا حسب معدلات الفائدة، أما الوجه الثاني فهو الإنتاج حيث يؤثر بالزيادة في الصادرات، وبالانخفاض في الواردات.
- 4- **القطاع المالي**: يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، حيث أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية.
- 5- **القطاع الخارجي**: أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، ويؤدي هذا التبادل إلى

تدفقات رأس مالية بالنسبة للمصدرين، كما يسرب أموال خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثير مهم على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات عن الواردات أو بانخفاض عرض النقود في الحالة العكسية.

خامساً: أدوات السياسة النقدية :

النوع الأول: الأدوات الكمية: تتمثل الأدوات الكمية في مجموعة من التقنيات التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في كتلة النقود والقروض التي تصدرها البنوك التجارية وهي: (قادي ، 2003 ، ص 69)

1- سعر إعادة الخصم : وهو حالتين :

- في حالة الانكماش يكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل وبالتالي يعتمد البنك المركزي سياسة توسعية: يعمل على التوسع في إصدار النقود.
- أما في حالة التضخم فيكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق استقرار الأسعار، وعليه فإن البنك المركزي يعتمد سياسة انكماشية: يعمل على الحد من الإصدار النقدي وتقليص قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

2- الاحتياطي القانوني: نسبة المبلغ الاحتياطي الذي يتعين على البنوك التجارية إيداعه لدى البنك المركزي. حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي، في حالة السياسة الانكماشية، كما يمكن له أن يخفض تلك النسبة لتمكين البنوك التجارية من التوسع في الإقراض في ظل السياسة التوسعية.

3- عمليات السوق المفتوحة: يمكن للبنك المركزي أن يدخل السوق فيشتري الأوراق المالية ويطرح بدلا منها كمية من النقود السائلة في حالة السياسة التوسعية. وعلى العكس من ذلك في حالة السياسة الانكماشية، إذ يدخل البنك المركزي السوق بائعا للأوراق المالية ويسحب بدلا منها كمية من النقود فينقص حجم الكتلة النقدية المتداولة.

النوع الثاني: الأدوات النوعية :

- (1) - **تأطير الائتمان:** يمكن للسلطات النقدية في حالة السياسة الانكماشية أن تحدد سقفا للقروض الممكن منحها والعكس صحيح في حالة السياسة التوسعية.
 - (2) - **سياسة القروض الانتقائية:** يمكن تحديد سقف للمبالغ المقترضة أو لعدد المقترضين أو تحديد فترة لتسديد القرض، وكلها وسائل للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة.
 - (3) - **الإقناع الادبي:** يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.
 - (4) - **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي دفع التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيضه بهدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج.
- المبحث الثاني: السياسة المالية (بن علي ، 2006 ، ص ص 10-12)**

أولاً: مفهوم السياسة المالية :

هناك أكثر من تعريف للسياسة المالية وذلك وفقاً لوجهات نظر المفكرين والاقتصاديين وأحد تعريفات السياسة المالية "هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي".

ثانياً: أهداف السياسة المالية :

إن السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار

الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات. وأهداف السياسة المالية تتمثل في التالي:

1- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** إن التنمية هي أساس النمو ولكن لا تضمن وحدها تحقيق النمو؛ حيث أن النمو يعنى إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية لا تركز فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات.

2- **تحقيق التوازن الاقتصادي:** السياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار؛ حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد عن تحقيقه؛ فتشجع على الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج، وفي أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام، وهو ما يوصي به العلماء والمؤلفين الذين تبنا أفكار كينز.

3- **تحقيق العدالة الضريبية:** تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية، حيث تقوم الدولة بدور المعدل فهي تقتطع من دخول الافراد مقابل خدمات تؤديها لهم في مختلف شئون حياتهم، على سبيل المثال: عندما تقوم الدولة بفرض الضريبة العقارية تستخدمها في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها .

ثالثاً: أدوات السياسة المالية (غدير ، 2010 ، ص 30):

1- **الإيرادات العامة:** يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي". أهمها المصادر الضريبية وهي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر في الاتي :

أ-موارد الدولة من أموالها الخاصة: هي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، مباني الوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكاً للدولة.

ب- الرسوم: هي مبلغ من المال يدفعه المنفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص تؤديها الدولة، أو السلطة العامة مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة.

ج- الضرائب: هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل ذلك؛ لتغطية الأعباء العامة، وتحقيق أهداف الدولة المختلفة، كما تعد الضرائب من أكبر مصادر الإيرادات. يُقسم مُختصو المالية العامة الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛ الضرائب المباشرة هي التي تُقْتَطَع مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب الغير مباشرة والتي تسمى بـضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأسماله في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة.

د- القروض العامة: هي مورد من موارد الدولة وأداة لتمويل الإنفاق وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل أو الخارج، أو الحكومات الأجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقاً للشروط.

2- النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة، يكون الغرض منها حماية المواطنين، وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة ". يزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الاقتصادي، بإتباع ما يتلاءم مع حاجاتها وظروفها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: التقسيمات النظرية للنفقات العامة (الموسوي ، 2005 ، ص 23):

- نفقات عادية ونفقات غير عادية: النفقات العادية هي التي تتكرر بانتظام كدفع مرتبات الموظفين، بينما الغير عادية فلا تتكرر بانتظام في الميزانية كنفقات مواجهة الكوارث.

- **نفقات جارية ونفقات استثمارية:** النفقات الجارية لازمة لدفع رواتب الموظفين وتسيير المرافق العامة، بينما النفقات الاستثمارية خاصة بتكوين رؤوس الأموال للمجتمع.

- **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** النفقات الحقيقية تحصل الدولة فيها على مقابل لتلك النفقات كالحصول على السلع والخدمات، بينما النفقات التحويلية تحول فيه الدولة جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل للطبقات محدودة الدخل.

ثانياً: **التقسيمات العملية للنفقات العامة :**

- **التقسيم الوظيفي:** تقوم فيه الدولة بمعرفة إيرادات كل دائرة من دوائرها والمصاريف اللازمة لها وبعد ذلك يتم تحديد النفقات المخصصة لكل قطاع حسب التكلفة.
- **التقسيم الاقتصادي:** يعتمد هذا التقسيم على المهام التي تقوم بها الدوائر الحكومية بشرط تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة-صناعة-تجارة).
- **التقسيم الإداري:** يتم التقسيم هنا حسب الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق كالوزارات والهيئات ثم تقسم الإدارات لإدارات أصغر.

3- عجز الموازنة العامة :

هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفى هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية؛ حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإن التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز.

الجانب العملي

الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية في ليبيا

المبحث الأول: السياسة النقدية في ليبيا :

إن السياسة النقدية التي يرسمها ويشرف على تنفيذها مصرف ليبيا المركزي تتأثر بسمات الاقتصاد الليبي التي تتمثل في انه اقتصاد ريعي وذو مصدر وحيد لدخله وهو النفط، كما تتأثر بمدى تطور القطاع النقدي والمالي، ونوعية وحجم وسائل الدفع المتاحة به والتشريعات المنظمة لهذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتهدف السياسة النقدية في ليبيا كما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم 1 لسنة 2005 وتعديله إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الليبي والمحافظة على سلامة واستقرار القطاع النقدي والمالي.

ومن بين أدوات السياسة النقدية المتاحة لمصرف ليبيا المركزي: سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية المطلوبة وعمليات السوق المفتوحة أي بيع وشراء الأوراق المالية «شهادات إيداع المصرف المركزي»، التدخل المباشر والإقناع الأدبي. وقد خُفض سعر إعادة الخصم في عام 2004 من 5% إلى 4% ثم إلى 3% في عام 2006، كما أدخل المصرف المركزي في عام 2008 أداة جديدة غير مباشرة لسياسته النقدية وهي شهادات ايداع المصرف المركزي لمدة 91 يوماً، ثم قام بإضافة شهادات ايداع 28 يوماً، كما استحدث ما عُرف بتسهيل الايداع لليلة واحدة وذلك من أجل حسن إدارة السيولة لدى بعض المصارف التجارية والتأثير في حجم الائتمان المصرفي. ويمكن توضيح اسعار الفائدة على شهادات الايداع وتسهيل الايداع لليلة واحدة كما يبرزه الجدول رقم 1 ادناه.

وقد توقف العمل بسياسة سعر إعادة الخصم واسعار الفائدة الدائنة والمدينة للأشخاص الطبيعيين اعتباراً من أول يناير 2013 وللأشخاص الاعتباريين ابتداء من أول يناير 2015 وذلك تنفيذا للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

جدول (1) اسعار الفائدة على شهادات ايداع المصرف المركزي

السنة	على شهادات الإيداع		تسهيل إيداع لليلة الواحدة	على إعادة الشراء	
	أجل 91 يوما	أجل 28 يوما		أجل 91 يوما	أجل 28 يوما
2008	2.25	-	-	4.25	-
2009	1.75	-	-	3.75	-
2010	1.0	0.85	0.25	3.75	1.60
2011	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
2012	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
2013	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
2014	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
*2015	-	-	-	-	-
*2016	-	-	-	-	-
*2017	-	-	-	-	-
*2018	-	-	-	-	-
*2019	-	-	-	-	-

*تم الغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، ورقة حول تطور السياسة النقدية اغسطس 2010، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

اولاً: تأثير السياسة النقدية في المجاميع النقدية :

1- عرض النقود

شهد عرض النقود (ع1) خلال الفترة 2014-2019م تزايد ملحوظ ليصل في نهاية 2014 إلى نحو 66,732 مليون دينار وقد شكّل المتوسط السنوي للعملة في التداول خارج المصارف ما نسبته 25.7% من اجمالي عرض النقود (ع1)، ليصل في نهاية

عام 2019 الى 27.1 مليار دينار ثم الى 107.735 مليار دينار في الربع الثالث من عام 2019 وهي نسبة مرتفعة، تدل على عدم انتشار الوعي المصرفي وعدم التوسع في استعمال وسائل دفع أخرى متنوعة ومتطورة والتي ظل استخدامها محدود للغاية. أي إن زيادة معدل عرض النقود لم تكن له أي تأثيرات ايجابية على المجالات النقدية الأخرى وتعود أسباب ذلك إلى عدم توجيه الائتمان المصرفي نحو الأغراض الاستثمارية والانتاجية، بل تم استخدامه في الأغراض الاستهلاكية نلاحظ تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض. كما يتضح من الجدول رقم (2) أدناه.

جدول (2) عرض النقود بالمليون دينار

السنة	عرض النقود (1ع) 3+2=1	عملة لدى الجمهور (2)	ودائع تحت الطلب (3)	معدل نسبة العملة لدى الجمهور/ع1%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2010	41,321	7,609	33,712	18.4	87,375
2014	66,732	17,174	49,557	25.7	30,871
2015	76,783	23,007	53,775	29.9	غير مرصود
2016	94,609	27,103	67,505	28.6	
2017	109,089	30,865	78,223	28.2	
Q1(2018)	110,061	31,781	78,280	28.8	غير مرصود
Q2(2018)	116,606	32,964	83,642	28.2	
Q3(2018)	122,063	34,827	87,235	28.5	
Q4(2018)	108,911	34,732	74,197	31.8	
Q1(2019)	107,537	35,244	72,292	32.7	غير مرصود
Q2(2019)	109,132	36,368	72,763	33.3	
Q3(2019)	107,735	36,038	71,696	33.4	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة

2- الائتمان المصرفي: بلغ متوسط نسبة الائتمان في الودائع خلال الفترة 2010 - 2015 نحو 28.3%، ويصل متوسط نسبة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية في السنوات ما قبل عام 2011 إلى حوالي 14%، وهي نسبة متدنية للغاية، أما ارتفاع نسبة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2014م التي تجاوزت 60% كما يتضح من الجدول رقم 3 أدناه، فهي تعود إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف إنتاج النفط وانخفاض أسعاره وتراجع مساهمة القطاعات غير النفطية في هذا الناتج. وهناك عدة أسباب وراء عدم قدرة السياسة النقدية على التحكم في الائتمان المصرفي وتوجيهه إلى ما يلائم أهدافها، من هذه الأسباب ارتفاع مخاطر الائتمان بسبب ضعف الضمانات المتخذة مقابل منح هذا الائتمان وارتفاع حجم الديون المتعثرة والتي تجاوزت نسبتها في إجمالي الائتمان 22.4%.

جدول رقم (3) يبين (علاقة الائتمان بالودائع وبالناتج المحلي الإجمالي) بالمليون دينار

السنة	اجمالي الائتمان	اجمالي الودائع	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الائتمان / الودائع	نسبة الائتمان / الناتج المحلي
2010	13,044	55,313	87,375	23.5%	14.9%
2014	19,959	78,910	30,871	25.2%	64.6%
2015	20,212	71,257	-	28.3%	-
2016	18,770	83,407	-	22.5%	-
2017	17,446	95,938	-	18.2%	-
2018	16,448	93,657	-	17.5%	-
Q1(2019)	16,235	91,527	-	17.7%	-
Q2(2019)	16,214	91,668	-	17.6%	-

إعداد: الباحثان المصدر: مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

3- معدل التضخم: شهدت سنتي 2016 و 2017 زيادة غير مسبوقه في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) بالاعتماد على مؤشر الرقم القياسي للأسعار في مدينة طرابلس، كما يتضح من الجدول التالي رقم 4 أدناه، مما أثر سلبا على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد وتدهور القوة الشرائية مما زاد في نسبة الفقراء في ليبيا.

جدول (4) يوضح معدل التضخم للفترة 2010 – 2018

البيان	الأوزان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	366	2.8	15.9	-3.8	3.7	4.5	15.3	29.8	35.1	13.8
ملابس واقمشة واحذية	73	8.9	13.0	16.7	7.3	-1.8	20.5	41.9	27.9	7.8
السكن ومستلزماته	233	0.1	11.8	22.0	4.8	2.0	2.8	1.7	2.9	0.4
أثاث المسكن	59	3.1	23.3	16.3	0.6	-0.1	3.4	65.3	32.7	5.0
العناية الصحية	40	0.0	50.8	7.5	-3.6	1.2	7.6	34.8	19.3	5.1
النقل والمواصلات	112	-0.4	9.2	7.6	0.4	1.5	0.3	10.4	15.1	4.5
التعليم والثقافة والتسليّة	64	5.4	4.8	10.4	0.9	1.4	7.8	34.6	49.7	4.4
سلع وخدمات أخرى	53	7.1	22.7	0.4	-6.2	0.4	21.5	38.2	58.1	5.1
المعدل العام للتضخم	1000	2.4	15.8	6.1	2.6	2.4	9.8	25.9	28.5	9.8

إعداد الباحثان، المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية حتى 2018م

من خلال الجدول السابق.. نلاحظ ان معدلات التضخم في عام 2016 و 2017 بلغت 25.9 و 28.5 على التوالي وهي اعلى المعدلات خلال الفترة 2010 الى 2018م وهذا يدل على وجود ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وبشكل سريع وهو ما يعرف بالتضخم الجامح بسبب الارتفاع السريع في الأسعار وفي فترات زمنية متقاربة جداً، ومن ثم الوصول الى معدل التضخم في 2018م الذي بلغ 9.8 حيث يمكن تفسير الضغوطات التضخمية القوية الناجمة عن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد بأنها تعود الى زيادة معدلات الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري وحسب ما تقدم من معدلات التضخم ليس مرتبط بسياسة اقتصادية واحدة بل انها نتيجة أداء السياسات (النقدية والمالية).

المبحث الثاني: السياسة المالية في ليبيا :

السياسة المالية هي التي تحدد مصادر دخل الدولة وأوجه الانفاق بما يساهم في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، وتلعب السياسة المالية دورا وتأثيرا مهما في الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل وإدارة موارد الدولة وضبط العجز الحكومي. فالإنفاق الاستثماري الحكومي

وشكل النظام الضريبي والنفقات الحكومية على الدعم والخدمات الاجتماعية له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى معدلات النمو الاقتصادي. إن تنفيذ السياسة المالية يعتمد بشكل أساسي على المؤسسات الحكومية، لذلك فإن كفاءتها وقدراتها الإدارية والتنسيقية هي أحد أبرز عوامل نجاح هذه السياسة. يتركز هذا المبحث على تحليل السياسة المالية المتبعة والتي بالرغم من تغير النظام السياسي في ليبيا الذي كان قائماً خلال الفترة 1969 – 2011، إلا إنها مازالت تعتمد على قانون النظام المالي للدولة الصادر في 1967 وتعديلاته، وبناء عليه فإن أهم أدوات السياسة المالية في ليبيا ما يتم تحصيله من الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم والعوائد بأنواعها فيما يتعلق بالإيرادات العامة، والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والنفقات العامة، وفيما يلي توضيح إيرادات ومصروفات الميزانية العامة خلال 2012 الى 2019م في الجدول رقم 5.

جدول (5) إيرادات ومصروفات الميزانية العامة للدولة خلال 2012 الى 2019م

البند	خلال العام							
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	30.9.2019
الإيرادات:	70,131	54,763	21,543	16,843	8,595	22,337	49,143	41,544
إيرادات نفطية	66,932	51,775	19,976	10,597	6,665	19,209	33,475	22,751
إيرادات غير نفطية	3,199	2,987	1,566	6,245	1,929	3,128	2,435	1,823
إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي	-	-	-	-	-	-	13,232	16,969
المصروفات:	53,941	65,283	43,814	36,014	28,787	32,692	39,286	29,265
التسييرية	36,733	42,598	26,892	23,933	21,315	24,834	29,269	21,628
التحول	5,500	13,276	4,482	3,861	1,398	1,887	3,390	2,257
الدعم وموازنة الاسعار	11,708	9,408	12,439	8,219	5,723	5,970	6,626	5,318
الإضافية	-	-	-	-	350.0	-	-	-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة

أولاً: إيرادات ومصروفات الميزانية العامة

● **الإيرادات النفطية:** تعتبر الإيرادات النفطية العمود الفقري للإيرادات العامة حيث تشكل ما لا يقل عن 90.0% من إجمالي الإيرادات كما يتضح من الجدول رقم 5 أعلاه، إلا أن هذه الإيرادات سريعة التأثير بالتطورات والأحداث المحلية والدولية كما حدث

في الفترة التي تلت النصف الثاني من عام 2013 التي نجمت عن اغلاق الموانئ والحقول النفطية لما يزيد عن عامين ونصف العام، وكذلك تداعيات انخفاض الاسعار العالمية للنفط منذ عام 2015 ثم اتجهت نحو الارتفاع الملحوظ في عام 2018م.

• **الإيرادات غير النفطية:** تتكون الإيرادات غير النفطية في ليبيا من الضرائب والرسوم الجمركية وعوائد بعض الجهات الاعتبارية العامة كأرباح مصرف ليبيا المركزي وبعض المؤسسات والشركات الاستثمارية العامة، وتشكل الإيرادات غير النفطية حوالي 10.0% من إجمالي الإيرادات العامة، وتتعرض هذه الإيرادات الى التذبذب الكبير في قيمتها من سنة لأخرى بسبب التهرب الضريبي والتراخي في دفع الجباية والرسوم وبقاء بعض ما يتم تحصيله منها في البلديات دون ايداعها في حساب الإيرادات المركزية لدى مصرف ليبيا المركزي. وفيما يلي تفصيل موجز عن تطور الإيرادات غير النفطية:

• **الإيرادات الضريبية والجمركية والعائدات المالية العامة:** يشمل النظام الضريبي والجمركي العائدات المالية العامة في ليبيا كل من الضريبة على دخل الافراد وضريبة الدمغة والضرائب على دخل الشركات والضرائب غير المباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع عند استيرادها، كما يشمل عائدات واريح المؤسسات والشركات التي تمتلك الحكومة رأسمالها وهي غالبا شركات نفطية واستثمارية، بالإضافة الى ارباح مصرف ليبيا المركزي وشركتي الاتصالات (المدار وليبيانا).

جدول (6) إيرادات غير نفطية لميزانية الدولة خلال 2012 الى 2019م

السنة	رسوم جمركية	إيرادات ضريبية	أخرى (تشمل رسوم بيع النقد الأجنبي*)	الإجمالي
2012	248.9	617.6	2,332	3,199
2013	141.6	851.0	1,995	2,987
2014	59.5	660.9	846.3	1,566
2015	46.0	671.3	5,528	6,245
2016	64.3	716.9	1,148	1,929

3,128	2,118	845.2	164.5	2017
15,667	14,154	1063.5	449.7	*2018
18,793	17,883	684.8	224.4	*30.9.2019

المصدر: وزارة المالية، مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

تعتبر العائدات غير النفطية (ضرائب ورسوم جمركية وعائدات مالية) في ليبيا منخفضة نسبة إلى العائدات النفطية، فقد بلغت 4.5% عام 2012 وارتفعت الى 22.4% في عام 2016، وارتفاع نسبة هذه العائدات لا يعبر على ارتفاع في قيمتها بقدر ما يعبر على الانخفاض الكبير في قيمة المداخيل النفطية التي تشهد تذبذبا من سنة الى أخرى، وخاصة خلال الفترة 2016 - 2012، كما هو واضح من الجدول رقم 6 والجدول رقم 7 وقد شهدت كل من الضرائب على الدخل والرسوم الجمركية على الواردات انخفاضا ملحوظا منذ عام 2011 وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على القيام بمهامها، نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية وانتشار ظاهرة اقتصاد الموازي (الاقتصاد الخفي) على حساب الاقتصاد الرسمي والذي يساعد على التهريب الضريبي، فضلا عن صغر نشاط القطاع الخاص، كما تم الغاء الضرائب على دخل جميع العاملين بالجهاز الاداري للدولة والبالغ عددهم حوالي 1.6 مليون موظف وعامل معظمهم في قطاعات التعليم والصحة والامن العام (تشكيلات مسلحة وشرطة)، وهذا الاجراء كان قد اتخذه النظام السابق في عام 2010 كبديل عن زيادة مرتبات هؤلاء العاملين. كما أن ما يتم جمعه من الضرائب والرسوم على مستوى بعض البلديات يتم الاحتفاظ به وانفاقه في البلديات ذاتها ولا يتم تنزيله في حساب الإيرادات المركزية لوزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي، كما ساهم الفساد الاداري والمالي في المنافذ الجمركية في ضعف تحصيل الرسوم المقررة بموجب القانون. وتجدر الاشارة الى أن النظام الضريبي يقوم أساسا على ضرائب الدخل التي تتراوح نسبتها ما بين 10% لشرائح الدخل المتوسط و 20% لشرائح الدخل المرتفع وذلك كما يتضح في الجدول رقم 3 أدناه.

أما الرسوم الجمركية فقد تم تحديدها ب (صفر%) خلال الفترة 2016 - 2006، وكبديل عنها تم تحديد ما عُرف برسم خدمة نسبته 4.0% على جميع الواردات، كما تم

إعفاء بعض السلع الرأسمالية والوسيطه من الرسوم الجمركية. ويتراوح معدل الرسوم الجمركية وفقا لقرار المجلس الرئاسي الاخير ما بين 0% - 50%. ذلك أن المواد الغذائية والادوية ومستلزمات ذوي الاحتياجات الخاصة والمواد الاولية اللازمة لنشاطي الزراعة والصناعة معفاة من الضرائب، وان النسبة الاعلى من الرسوم الجمركية تخص عدد من المنتجات الكمالية كالسيارات الفاخرة والسجائر... الخ. ومن بين المآخذ على النظام الضريبي الليبي الحالي ما يلي:

- 1- ارتفاع معدلات الضرائب على دخل الشركات، مقارنة بمستويات الدخل وبيئة الاعمال غير الملائمة وهو ما يدفع الممولين الى التهرب الضريبي.
- 2- لم يميز القانون بين الشركات التي تتواجد مراكزها ومصانعها الصغيرة في مناطق نائية، وتلك التي تتواجد في مناطق حضرية، الامر الذي يؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية الجهوية والمحلية.

الجدول رقم (7) يوضح بالنسب المئوية وبالمبالغ تطوّر الإيرادات النفطية وغير النفطية وما تشكله من إجمالي الإيرادات العامة.

البيان	2012	2014	2016	2018	30.9.2019
الإيرادات النفطية/ إجمالي الإيرادات	95.4	92.7	77.6	68.1	54.7
الإيرادات غير النفطية/ إجمالي الإيرادات	4.5	7.2	22.4	4.9	4.3
إيرادات الضرائب / إجمالي الإيرادات	0.88	3.06	8.34	2.16	1.64
الرسوم الجمركية/ إجمالي الإيرادات	0.35	0.27	0.74	0.91	0.54
إيرادات متنوعة أخرى / إجمالي إيرادات	3.3	3.9	13.3	28.8	43.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية. ديوان المحاسبة: التقارير السنوية.

ثانيا: النفقات العامة

تتكون النفقات العامة من إنفاق جاري وإنفاق استثماري وإنفاق على الدعم الحكومي على بعض السلع والخدمات، وتقوم الحكومة الليبية بتحديد حجم الإنفاق العام السنوي ضمن الميزانية العامة السنوية، تتضمن كيفية توزيع هذا الإنفاق على القطاعات

والنشاطات المختلفة داخل الدولة. ويتم توزيع الميزانية العامة للدولة الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي:

1-الانفاق الجاري ويشمل الاجور والمرتببات وما في حكمها والمصروفات الادارية والعمومية والتي ازدادت بصورة مضاعفة منذ عام 2011.

2-الانفاق الاستثماري ويشمل الانفاق مشاريع البنية التحتية والكهرباء وتلك التي تخص قطاع التعليم والصحة والقطاع العام في مجالي الزراعة والصناعة. وقد تم خلال السنوات 1987-2006 توزيع معظم الانفاق الاستثماري بمبالغ صغيرة على مستوى ادارات الحكم المحلي، بحيث لم تتم الاستفادة منه في اقامة مشروعات مركزية كبيرة في مناطق رئيسية بالبلاد، وقد تم معالجة هذا الوضع اعتبارا من عام 2008.

3-الانفاق على الدعم الحكومي، حيث يحظى دعم المحروقات ودعم الدقيق بنسبة اعلى ويتم تهريب جزء كبير من السلع المدعومة الى دول الجوار بسبب الفارق الكبير في الاسعار.

وفي الوقت الذي بلغ فيه معدل الانفاق الاستثماري السنوي الى اجمالي الانفاق العام 57.2% خلال فترة الخمس سنوات 2006 - 2010، نجد أن هذا المعدل لم يتجاوز 12.6% خلال فترة السنوات الخمس التالية 2012 - 2019 وهذه النسبة ووجهت معظمها في شكل تحويلات للطلبة الدارسين في الخارج على اساس انه استثمار بشري، في حين لم يتم اعتماد أية مبالغ تذكر في التنمية سواء القائمة او الغير المستكملة منها أو حديثة العهد و ذلك بسبب مغادرة الشركات الاجنبية واليد العاملة الوافدة نتيجة للظروف الامنية الغير مستقرة وفي المقابل بلغ المتوسط السنوي للإنفاق الجاري الذي يتضمن الاجور والمرتببات خلال فترتي المقارنة المذكورتين أعلاه 68.0% و 73.9% من اجمالي الميزانية العامة لكل منهما. والجدولين رقم 8 ورقم 9 يوضحان تطور انواع النفقات وقيمتها ونسبها الى إجمالي النفقات العامة.

جدول (8) تطور النفقات العامة (نسب مئوية)

30.9.2019	2018	2016	2014	2012	البيان
73.9	74.5	28.3	61.3	68.0	الانفاق الجاري/ اجمالي الانفاق
54.2	60.0	66.3	53.9	-	الأجور والمرتبات/ اجمالي الانفاق
7.7	8.6	4.8	10.2	10.1	الانفاق الاستثماري/ اجمالي الانفاق
18.1	16.8	19.8	28.3	21.1	نفقات الدعم/ اجمالي الانفاق

عمل الباحثان/ المصدر: تقارير ونشرات المصرف المركزي وديوان المحاسبة.

جدول (9) تطور النفقات العامة (بالمليون دينار)

30.9.2019	2018	2016	2014	2012	البيان
29,265	39,286	28,787	43,814	53,941	اجمالي الانفاق
21,628	29,269	21,315	26,892	36,733	الانفاق الجاري
2,257	3,390	1,398	4,482	5,500	الانفاق الاستثماري
5,318	6,626	5,723	12,439	11,708	نفقات الدعم

المصدر: تقارير ونشرات المصرف المركزي وديوان المحاسبة

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

اولا: النتائج:

- 1- ضعف تأثير السياسات المذكورة في الاقتصاد الليبي الناجم عن محاولة هيمنة كل سياسة عليه والعمل المنفرد وهذا يزيد من أعباء الدولة اقتصادياً.

- 2- إن السياسة النقدية التوسعية والزيادة في معدل عرض النقود لم يتم توجيه الائتمان المصرفي نحو الاستثمار والإنتاج، بل تم استخدامه في الأغراض الاستهلاكية.
- 3- ان السياسة المالية التوسعية والزيادة في الانفاق كانت موجهة الى النفقات التسييرية والمرتببات ولم يكن إنفاق استثماري.
- 4- ان تدهور الحالة الأمنية في ليبيا ساهم في مغادرة الشركات الأجنبية والابدي العاملة الوافدة مما يعرقل مسيرة عجلة التنمية الاقتصادية وتوقف العديد من المشاريع القائمة والمستحدثة منها.
- 5- ان التضخم ناجم عن الزيادة في معدل الانفاق بالإضافة الى الزيادة في كمية النقود المعروضة، الذي بدوره يجعل النقود تفقد قوتها الشرائية وتم توجيه هذه الزيادات الى الاستهلاك أكثر من الاستثمار.
- 6- درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي كبيرة، وذلك بسبب اعتماد الدولة تصدير بضاعة واحدة وهي النفط واعتمادها على الاستيراد بدرجة كبيرة في معظم احتياجاتها ومعاملاتها.

ثانيا : التوصيات:

يوصي البحث بالاتي:

- 1- أن يتم استحداث سعر صرف خاص بجانب سعر الصرف الرسمي الحالي على ان يتم تحديده بنسبة اقل من السعر السائد في السوق الموازية وذلك بتخفيضه تدريجياً بهدف الوصول الى سعر الصرف التوازني الجديد الذي يحدده المصرف المركزي في الوقت المناسب.
- 2- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بحيث تكون ادواتها متناغمة وغير متقاطعة.

3- ترشيد الانفاق الاستهلاكي العام والعمل على تفعيل السياسة المالية من خلال أداة الضريبة وضبط وجباية الرسوم، بما يسهم في التقليل من الاعتماد على إيرادات النفط.

4- تنويع أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي كالودائع المشروطة من اجل الاستيراد، وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية، واستخدام عمليات السوق المفتوحة الانكماشية بهدف سحب الفائض من العرض النقدي.

5- العمل على زيادة التعامل بالبطاقات الائتمانية للعمل بها داخل البلاد وخارجها، وذلك من اجل الحد من عرض النقود.

6- دعم البرامج والمشاريع الصغرى والمتوسطة في مجالي الزراعة والصناعة وتقديم التسهيلات اللازمة لتوفير احتياجات هذه القطاعات من مواد خام ومعدات ومستلزمات تشغيل.

دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] الموسوي، ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية الكلي، (ط 1 ، ديوان مطبوعات جامعة الجزائر ، 2005).
- [2] الاشقر، احمد ، الاقتصاد الكلي، (ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الاردن ، 2007).
- [3] الدليمي ، عوض اسماعيل ، النقود والبنوك ، (دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل ، 1990).
- [4] بوخاري، الجلول موسي، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، (مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع لبنان ، 2010).
- [5] بن علي، لعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات جامعة الجزائر، 2006.

- [6] عبدالله ، عقيل جاسم ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، (دار وائل للنشر ، الاردن ، 2006) .
- [7] غدير ، هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، (الهيئة العامة للكتاب دمشق ، 2010) .
- [8] فني ، عاشور ، السياسة النقدية وادواتها ، (ديوان مطبوعات جامعة الجزائر ، 2010) .
- [9] قادي، عبد الحميد، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية ،(ديوان مطبوعات جامعة الجزائر ، 2003) .
- [10] مفتاح ، صالح ، النقود والسياسة النقدية ،(دار الفجر للنشر والتوزيع مصر ، 2005) .
- [11] لونس، اكن ،السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000-2009 رسالة ماجستير نقود وبنوك الجزائر ، 2010) .
- [12] ولد الشباني، الشيخ احمد ، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف (2012)
- [13] افريو، علي محمد ، اثر نقص الاوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية علي انتشار الربا في ليبيا ، دراسة مقارنة ، (جامعة المرقب مجلة البحوث الاكاديمية العدد 11 2018) .
- [14] http://cte.univsetif.dz/coursenligne/moduleamine_web_webrtl/co/grain_02.htm
- [15] مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية الربع الثالث 2018 .
- [16] مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي للمصرف، اعداد مختلفة.
- [17] مصرف ليبيا المركزي: تقارير متابعة تنفيذ الميزانية العامة، تقارير مختلفة.
- [18] القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012.
- [19] ديوان المحاسبة: التقارير المالية السنوية للديوان تقارير مختلفة.